الأمم المتحدة

A/C.4/67/SR.16

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
24 December 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ميسون ..... (غابون)

المحتويات

البند ٥٢ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-57545X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ٥٢ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
(A/67/13، و A/67/382، و A/67/331، و A/67/334، و A/67/343، و A/67/365)

١ - **الرئيس:** قال إنه منذ أكثر من ٦٣ عاما، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) توفر الحماية والتعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية لعدد كبير من اللاجئين، الذين يبلغ عددهم حاليا حوالي ٤,٨ ملايين نسمة. وظلت الوكالة تعمل في ظل ظروف صعبة للغاية، وأحيانا في مناطق نزاع، بدعم مالي محدود.

بيان من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

٢ - **السيد غراندي** (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)): أشاد بذكرى خمسة من موظفي الوكالة الذين قتلوا مؤخرا في سورية، وقال إنه في الوقت الذي جلب فيه الربيع العربي حركةً إلى الشرق الأوسط واهتماما به، فقد ظل الفلسطينيون، واللاجئون الفلسطينيون على وجه الخصوص، مهمشين ومنسيين من المجتمع الدولي وعرضة للمخاطر على نحو متزايد في مهب نزاعات جديدة وقديمة. وفي الوقت نفسه، تتعرض الأونروا نفسها لانتقادات متجددة تروج أغاليط ساذجة وضارة بأنها هي السبب في إطالة أمد قضية اللاجئين الفلسطينيين. ونظرا لأنه لا يلوح في الأفق حل مبكر وعادل لمحنتهم، يتزايد الإحباط بين اللاجئين، بما يدل على اليأس والقنوط اللذين يطغيان عليهم. وتقدم الأونروا الخدمات الضرورية، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم. ومع ذلك، لا تزال الوكالة تواجه تحديين رئيسيين لقدرتها على توفير الخدمات الإنسانية الأساسية: وهما استشراء التزاع وندرة الأموال.

٣ - ومضى يقول إنه بحلول عام ٢٠٢٠، سيزداد عدد سكان غزة بنصف مليون شخص إضافي، سيكونون بحاجة إلى الطعام والمأوى والتعليم والعمل. وسيكون أكثر من نصفهم دون سن ١٨ عاما. وبحلول عام ٢٠٢٠، سيواجهون احتمال عدم وجود مياه عذبة. وسيتعين على الأونروا إضافة ٢٥٠٠ موظف طبي وتعليمي إلى ملاكها. وقد خلق الحصار اقتصادا منهكا، قائما على مرتبات القطاع العام الممولة من مساعدات دولية، وعلى التجارة عبر الأنفاق؛ وما زال معظم الناس يعتمدون على المساعدات الغذائية والنقدية. ومع ذلك، فإن هذه المساعدات معرضة أيضا للخطر وقد اضطرت الأونروا بالفعل إلى خفض عدد من الأنشطة بسبب نقص التمويل. وعلى الرغم من التخفيف المحدود لبعض قيود الحصار، فإن مهمة إعادة بناء قطاع غزة قد ازدادت صعوبة بالنسبة للأونروا بسبب تأخر إسرائيل في الموافقة على المشاريع، والشروط المعقدة التي تفرضها. وقد كلف ذلك الوكالة ٥ ملايين دولار من أموال المانحين في عام ٢٠١١ وحده. ومن الواضح أن العنف يجب أن ينتهي، بما في ذلك إطلاق الصواريخ ضد المجتمعات المدنية في جنوب إسرائيل، في انتهاك للقانون الدولي؛ ولكن يجب أن يُرفع الحصار لأنه بدون تغييرات جذرية، ستظل غزة تعيش أزمة من صنع البشر، وتعتمد بنسبة ٨٠ في المائة على المساعدات وتختنق اقتصاديا.

٤ - وأردف قائلا إنه تسود في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حيث يمثل اللاجئون ما يقرب من ٣٠ في المائة من السكان، أزمة جائحة فيما يتعلق بالحماية؛ ويسبب اختناق سبل كسب العيش في رعي الماشية التقليدي معاناة لا تطاق لعدد لا يحصى من الناس، ويمثل عقبة رئيسية أمام

السلام. وتعمل الأونروا بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى للتصدي لبعض النتائج الأشد إلحاحا الناجمة عن الوضع، مع التركيز بشكل خاص على مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين الهشة في مناطق التماس والقدس الشرقية والمنطقة جيم. غير أن التمويل للأغراض الإنسانية يتناقص ولا تُتخذ إجراءات حقيقية فيما يتعلق بالتوسع الاستيطاني والانتهاكات الأخرى للقانون الدولي.

٥ - واستطرد قائلا إنه منذ عام ٢٠١١، وقع اللاجئون الفلسطينيون في خضم الأزمة في سورية، حيث كانوا يتمتعون تقليديا بكرم الضيافة، الذي يكمله الحصول على خدمات الأونروا والعمل والتمتع بالحقوق الأساسية. وقد قتل عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين وأصيبوا أو اضطروا إلى مغادرة منازلهم. ولابد أن تمتنع جميع الأطراف عن القيام بأعمال عدائية في المناطق المدنية وأن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحماية اللاجئين الفلسطينيين وغيرهم من المدنيين في سورية. وما زالت الأونروا ملتزمة بدعم اللاجئين الفلسطينيين من خلال مواصلة الخدمات القائمة، بالقدر الذي تسمح به الظروف الأمنية، وبتوفير مساعدة إضافية عند الاقتضاء، وإن كان ذلك في ظروف صعبة وخطيرة. وأعرب عن تقديره للجهات المانحة التي ساهمت في خطة الوكالة للاستجابة الإقليمية؛ وقد وُفر تمويل لنسبة ٤٣ في المائة من الخطة، ووُجه الجزء الأكبر من الموارد إلى اللاجئين الفلسطينيين في سورية، لتقديم مختلف الخدمات، بما في ذلك مدفوعات نقدية مباشرة، ومساعدات غذائية وغير غذائية، ولتطوير طرائق تعليم بديلة لدعم الأطفال والمدرسين غير القادرين على الانتظام في المدارس. ومع ذلك، فإذا لم يتوقف العنف، ستحتاج أعداد متزايدة من اللاجئين الفلسطينيين إلى الدعم.

٦ - وأضاف أنه في إطار خطة الاستجابة الإقليمية، تسعى الأونروا أيضا للحصول على ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين الفارين من سورية إلى الأردن ولبنان، حيث توجد بالفعل مجتمعات كبيرة للاجئين الفلسطينيين. وتتحمل البلدان المجاورة لسورية مرة أخرى عبئا كبيرا في استقبال التدفق الهائل للاجئين السوريين؛ واللاجئون الفلسطينيون الذين يغادرون سورية يفرون سعيا وراء حماية مؤقتة، من ذات الأخطار الجسيمة التي يفر منها غيرهم من اللاجئين. وتلقت الأونروا معلومات بشأن حرمان عدد من الفلسطينيين من الحماية؛ وتناشد البلدان المجاورة تطبيق المعايير الإنسانية، وعدم التمييز بين الفئات المختلفة من اللاجئين، وتجنب الإعادة القسرية أو الترحيل حتى يتم حل النزاع في سورية. وتقف الأونروا على استعداد للتعاون مع السلطات من أجل تقليل أي عبء على المجتمعات المضيفة.

٧ - ومضى قائلا إن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أيضا ما زالت في غاية الصعوبة. فحقهم في العمل محدود، ولا يسمح لهم بالتملك. والفقر متفش، وظروف المعيشة في المخيمات بائسة، والخدمات التي لا تتمكن الأونروا من تقديمها مثل الرعاية الصحية المتقدمة، ليست في متناول غالبية اللاجئين. وثمة أولوية تتمثل في إنهاء إعادة تشييد مخيم نهر البارد، الذي كان قد دُمر تماما في عام ٢٠٠٧، مما خلف ٠٠٠ ٢٧ لاجئ بلا مأوى، ولكن التمويل لا يزال بطيئا وغير كاف. وحتى الآن، يتوافر لدى الأونروا ما يكفي من الأموال لإعادة بناء نصف المخيم ومازالت تجري مناقشات مع الحكومة اللبنانية بشأن تخفيف بعض القيود المفروضة على نقل مواد البناء إلى المخيمات وتعديل قانون العمل لمنح اللاجئين الفلسطينيين إمكانية الحصول على فرص العمل .

٨ - وذكر أن الأونروا وكالة كبيرة من وكالات الأمم المتحدة تقدم الخدمات العامة للسكان الفلسطينيين بأسرهم عبر عدة بلدان، ولكنها تعتمد في تمويلها على التبرعات، التي

لا يمكن التكهن بها. وقد خلقت هذه المشكلة تحديات لاستمراريتها على مدى عقود من الزمن، والمرحلة الحالية تكتنفها صعوبة بشكل خاص. ومع تزايد أعداد اللاجئين الفلسطينيين بمعدل ٣,٥ في المائة سنويا، ومعاناة عدد من الجهات المانحة من صعوبات اقتصادية، فإن نقص التمويل يؤثر على نحو متزايد على حيوية الوكالة. وأشار إلى أن أي تخفيض في الخدمات التي تقدمها الوكالة له مخاطر سياسية، وهو خطأ أيضا من الناحية الأخلاقية. ومع ذلك، مازالت دائرة الجهات الكبيرة المانحة ضيقة. ويحظى بتقدير كبير للغاية سخاء الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء فيه، وأستراليا، وسويسرا، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان التي تقدم معا ٩٠ في المائة من تمويل الوكالة. ومع ذلك، فإن الصندوق العام للوكالة في حالة خطرة. وظلت المساهمات عموما ثابتة منذ نحو خمس سنوات، بينما نمت احتياجات اللاجئين وزادت التكاليف. ومن الحيوي والملح للغاية توسيع قاعدة المانحين.

٩ - وأضاف أن الأونروا لكي تعمل بفعالية من حيث التكلفة وبكفاءة قدر الإمكان، مرت بعملية إصلاح إداري بعيدة المدى منذ عام ٢٠٠٦ وتقوم الآن بإعادة توجيه عملياتها الميدانية، وخاصة في مجالي التعليم والصحة، لتحسين النوعية وضمان أقصى جودة بأفضل ثمن. وبالإضافة إلى ذلك، تم فرض تدابير تقشف صارمة: فقد تم تقليص تكاليف الدعم، وإرجاء الأنشطة، وتأخير السداد للمتعاقدين. وخُفضت الميزانية الأساسية للسنة الحالية بمقدار ٢٥ مليون دولار، وهو ما يعني أن الوكالة تدير الخدمات الأساسية مع عدم وجود احتياطيات مالية. ومن الضروري أيضا معالجة مسألة مرتبات الموظفين وإيجاد توازن بين الترشيد المالي والأجور العادلة؛ وتجري الأونروا مشاورات مع أصحاب الشأن، بما في ذلك نقابات الموظفين في هذا الصدد، ولكن إذا لم يؤمن مبلغ ٣٧ مليون دولار بحلول نهاية الشهر ، فلن تتمكن من دفع مرتبات شهر كانون الأول/ديسمبر. وتشير الاتجاهات الحالية إلى أن العجز المالي الأولي لعام ٢٠١٣ في إطار الصندوق العام سيبلغ ٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريبا.

١٠ - وأشار إلى إن الأونروا، التي لا تعد سببا أو حلا لقضية اللاجئين، تمس الحاجة إليها اليوم أكثر من أي وقت مضى. فإلى جانب غياب الحلول السياسية، التي من شأنها أن تغني عن الأونروا، تفاقمت الأزمات في العقود الماضية في الشرق الأوسط، مما خلق احتياجات جديدة ومكلفة. والمطلوب هو قفزة نوعية مطردة في التزام المجتمع الدولي الجماعي إزاء الوكالة. وحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان التي واكب نموها الاقتصادي دورا سياسيا أكثر قوة، وتحديدا البلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، على أن ترقى إلى مستوى المهمة الهامة لدعم الأونروا، لأسباب إنسانية ولمصلحة الاستقرار الإقليمي والعالمي على السواء.

حوار تفاعلي

١١ - **السيد منصور** (مراقب عن فلسطين): شكر السيد غراندي وجميع موظفي الأونروا والعاملين فيها على عملهم الرائع لصالح أكثر من ٥ ملايين لاجئ، وأيضا على التقرير المفصل والقاتم للغاية. وقال إن قصة اللاجئين الفلسطينيين مأساة مستمرة لشعب ينتقل من وضع صعب إلى آخر. ويزيد من حدة الوضعُ في سورية، على وجه الخصوص، لأنه على الرغم من جهود الشعب الفلسطيني لتجنب التأثر بأحداث الربيع العربي، فإنه لم يتمكن من عزل نفسه تماما عنها.

١٢ - وأضاف أنه من الضروري بالنسبة لتلك الدول القادرة على التبرع للوكالة أن تقوم بذلك. فنقص التمويل يفرض ضغوطا على خدمات الأونروا، وهذا يعطي انطباعا للاجئين في بعض الأحيان بأن الوكالة لا تلبي احتياجاتهم.

وقد نفى السيد غراندي ما يتردد من أباطيل عن أن الأونروا تطيل أمد مشكلة اللاجئين، وإن كان يرحب بتقديم شرح أوفى في هذا الصدد.

١٣ - **السيد غراندي:** قال إنه على الرغم من أن الأونروا ليست مسؤولة عن إدامة مشكلة اللاجئين، فكون الوضع استمر لما يزيد عن ٦٠ عاما خلق مشاكله الخاصة، مثل فتور همة الجهات المانحة. وقد أضفى مرور الوقت صعوبة أكبر على مهمة إيجاد حل، ولكن الإرادة السياسية هي وحدها التي يمكنها كسر الحلقة المفرغة. والأونروا وإن كانت لا تشارك مباشرة في المفاوضات السياسية، فمن المعقول أن تلفت الانتباه إلى الصراع وتطالب بإيجاد حل لمشكلة طال أمدها.

١٤ - وأضاف أنه إذا أغلقت الأونروا قبل التوصل إلى اتفاق سياسي، فستكون هناك حتما عواقب إنسانية ملموسة. فلن يذهب نصف مليون طفل إلى المدارس، وسيشكل وجود عدد هائل من غير المتعلمين خطرا جسيما على الاستقرار. وإذا توقفت الأونروا عن توفير الخدمات الصحية، فسيُنتزع الكثير من الخدمات القليلة المتاحة للاجئين. وزوال الأونروا لن يعني زوال المشكلة؛ بل إن المشكلة يجب أن تعالج أولا.

١٥ - **السيدة زيادة** (لبنان): أشادت بعمل السيد غراندي وفريقه. وأعربت عن تأييد وفدها لدعوة السيد غراندي إلى تقديم مبالغ إضافية، وتود أن تؤكد أن أهمية الأونروا ليست موضع نقاش. وقالت إن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون في ظروف قاسية، ولكن حكومتها قد وضعت نهجا جديدا، على الرغم من التحديات المالية التي تواجهها، من أجل تحسين نوعية حياتهم. ولا تزال تدعم عمل الأونروا. وتساءلت عن السبل التي يمكن أن تساعد بها حكومتها في جهود جمع الأموال في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أمريكا اللاتينية وآسيا.

١٦ - **السيد غراندي:** قال إن الأونروا تحظى بتعاون ممتاز مع حكومة لبنان، وخاصة منذ عام ٢٠٠٥؛ فقد تم إحراز تقدم كبير في تحسين الظروف المعيشية في مخيمات اللاجئين. وأظهرت اللقاءات المباشرة في مختلف البلدان مؤخرا أن هناك دعما قويا للأونروا، ليس فقط بين الحكومات، وإنما أيضا على صعيد الرأي العام، ومن المهم تشجيع بعض البلدان على زيادة مساهماتها وتقاسم عبء التمويل، الذي لا يزال يقدم معظمه عدد قليل من الجهات المانحة. وفي زمن تسوده صعوبات مالية، هناك حاجة ماسة إلى جهات مانحة إضافية ذات موارد ونفوذ.

بيان من مقرر الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا)

١٧ - **السيد لوفالد** (النرويج): عرض تقرير الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا (A/67/382) ، وشدد على خطورة الأزمة المالية التي تواجهها الوكالة، والتي ساءت حتى عما كانت عليه في عام ٢٠١١. ومع توقع عجز في نهاية العام يقدر بمبلغ ٣٧,٤ مليون دولار، قد لا تتمكن الوكالة من تغطية مرتبات كانون الأول/ديسمبر لموظفيها البالغ عددهم ٣١ ٠٠٠ موظف في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ولما كان ما يقرب من ٨٠ في المائة من نفقات الصندوق العام للوكالة يتصل بتكاليف الموظفين، التي تتجه إلى الزيادة مع ازدياد عدد اللاجئين كل عام، فقد كان من الصعب على الوكالة الحد من الإنفاق بما يكفي للوفاء بالاحتياجات القصيرة الأجل من التدفقات النقدية وتقليل عجز التمويل في الأجل المتوسط. ومع ذلك، فقد تمكنت الأونروا من مواصلة إصلاح برامجها في مجال الصحة والإغاثة والتعليم، واتبعت نظاما جديدا للمحاسبة، هو المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومع ذلك، فقد استنفد تقريبا رأس مالها المتداول، الذي كان يستخدم في الماضي لتعويض نقص الإيرادات مقابل المصروفات، ويجب تجديده على سبيل الأولوية القصوى.

١٨ - وأشار إلى أن الوكالة جددت نداءها إلى الجهات المانحة لتبذل مزيدا من الجهود لتمويل الميزانية الأساسية

للوكالة بالكامل، وبذلت جهودا خاصة لتوسيع قاعدة الجهات المانحة. وقال إن آثار الأزمة المالية الهيكلية عديدة وكبيرة: فلم تقتصر على تقويض بعض خدمات الوكالة بل وتؤدي أيضا إلى زيادة الصعوبات التي يواجهها الموظفون وتهدد قدرة الأونروا على مواصلة جهود منها عملية الإصلاح الإداري، والامتثال للمبادرات التي يرد بها تكليف من الجمعية العامة. وأعرب عن ترحيب الفريق العامل بالزيادة في التمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة بمبلغ ٥ ملايين دولار التي وافقت عليها الجمعية العامة في عام ٢٠١١.

١٩ - وأضاف أن الأونروا ظلت تواجه العديد من التحديات في ميادين عملياتها، بما في ذلك زيادة رسوم الموانئ ورسوم العبور المتصلة بها نتيجة لتدابير الاستيراد التي قررتها الحكومة الإسرائيلية. وحث الفريق العامل حكومة إسرائيل على تسريع جهودها لتخفيف القيود وزيادة كميات البضائع التي تدخل غزة. وشدد على أهمية التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وأكد أن القيود المفروضة على الاستيراد تجعل السكان أكثر اعتمادا على الخدمات التي تقدمها الوكالة. ويهدد نقص التمويل العديد من برامج الأونروا الأساسية للطوارئ في قطاع غزة والضفة الغربية وإعادة بناء مخيم نهر البارد في لبنان. وخلقت الأزمة في سورية، حيث كانت الوكالة تقوم بتوفير المساعدات النقدية والغذائية للمستفيدين، احتياجات مالية إضافية.

٢٠ - وأكد من جديد اعتقاد الفريق العامل بأن الأونروا تؤدي دورا حيويا في تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين والحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة؛ لذا يعتري الفريق قلق بالغ إزاء الفجوة التمويلية الكبيرة بشكل استثنائي المتوقعة للصندوق العام للوكالة، ليس فقط في عام ٢٠١٢، ولكن أيضا لعام ٢٠١٣. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية ضمان مواصلة الخدمات التي تقدمها الوكالة على مستوى مقبول وأن يواكب التمويل الاحتياجات المتغيرة وزيادة عدد اللاجئين. وتبعا لذلك، يحث الفريق العامل الحكومات المانحة الجديدة والحالية على زيادة مساهماتها إلى الأونروا وتقديمها في حينها وبصورة منتظمة، لضمان التمويل الكامل لميزانية الأونروا لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وأيضا لتقديم تمويل متعدد السنوات ذي حجم أكبر ليتسنى للوكالة تخطيط أنشطتها على نحو أفضل؛ وأكد أيضا ضرورة تحديد مصادر محتملة للتمويل للوفاء بالتزامات مدفوعات نهاية الخدمة المستحقة على الوكالة.

المناقشة العامة

٢١ - **السيدة ناصر** (المراقبة عن فلسطين): قالت إنه في ضوء حرمان إسرائيل المستمر اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم، وخطابها الاستفزازي وتكتيكاتها الاستنزافية، فإنها تود أن تؤكد من جديد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وحقهم في التعويض العادل عن الخسائر والمعاناة، على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د -٣)، فضلا عن حق الفلسطينيين المشردين جراء أعمال القتال التي جرت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ في العودة إلى ديارهم وأراضيهم وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأقرت بأهمية الدور الذي يقوم به المجتمع الدولي في غياب حل، بما في ذلك دعمه للأونروا.

٢٢ - وأضافت أن محنة اللاجئين الفلسطينيين تحظى بالأولوية القصوى لدى القيادة الفلسطينية وهي تواصل السعي لتحقيق تسوية سلمية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ويجب على المجتمع الدولي أن يرقى إلى مستوى مسؤولياته والتزاماته وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل وضع حد للظلم.

٢٣ - واستطردت قائلة إن الأونروا حققت العديد من الإنجازات التي تُحسَب لها، على الرغم من التحديات الخطيرة

التي تواجهها على أرض الواقع، والصعوبات المالية التي تعترضها، وقد ساهمت أيضا في تحقيق الاستقرار في المنطقة. وأعربت عن قلقها من أن حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا تزال تنتهك بشكل صارخ وتتأثر ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية بشكل خطير بسياسات إسرائيل وتدابيرها غير القانونية، بما في ذلك الغارات العسكرية والضربات الجوية، وتدابير الاستعمار في الضفة الغربية والحصار المفروض على غزة. وتواصل إسرائيل أيضا عرقلة عمل الوكالة من خلال إعاقة حركة الأشخاص والبضائع، ووصول موظفي الأونروا وتقديم الخدمات للاجئين، مما يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وأشادت بمشاريع الوكالة للحماية واستمرار الدور الهام الذي يضطلع به موظفو دعم العمليات.

٢٤ - وأعربت عن تقديرها لحكومة لبنان لتعاونها مع الأونروا، بما في ذلك ما يتعلق بإعادة إعمار مخيم نهر البارد، وناشدت الجهات المانحة توفير مزيد من الدعم لهذا المشروع. وحثت الوكالة على مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية والبنية التحتية في المخيمات في لبنان وأكدت أن هذا التحسن لا ينبغي أن يمس بضرورة إيجاد حل عادل وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأعربت عن أملها في أن ينفذ تشريع لتيسير وصول اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى سوق العمل وأكدت من جديد تعاون القيادة الفلسطينية المستمر مع حكومة لبنان لضمان الأمن والهدوء في المخيمات، وضرورة احترام الجميع لسيادة لبنان واستقلاله السياسي.

٢٥ - وأعربت عن قلقها البالغ إزاء عدم الاستقرار في مخيمات اللاجئين في الجمهورية العربية السورية ودعت إلى زيادة التمويل الموفر للوكالة لتمكينها من تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة إلى اللاجئين المتضررين في سورية وإلى من فروا إلى البلدان المجاورة. وحثت على مواصلة تيسير سبل الوصول واعترفت بالتعاون القيم من البلد المضيف.

٢٦ - وكررت من جديد نداءها لجميع الجهات المانحة وأصحاب الشأن لمواصلة وزيادة تبرعاتهم للأونروا لضمان تمكنها من تحمل المسؤوليات المنوطة بها. ودعت إلى تكثيف الجهود الرامية لدعم التطلعات السلمية للشعب الفلسطيني في إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في تقرير المصير واستقلال دولته فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين.

٢٧ - **السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وقال إنه على مدى أكثر من ٦٠ عاما، ظلت الأونروا القوة الرائدة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للمساهمة في تحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني والاستقرار في المنطقة. وسيكون دور الوكالة ضروريا حتى يتم التوصل إلى حل عادل ودائم لمحنة اللاجئين، بما في ذلك حقهم في العودة والحصول على تعويض عادل. وأعرب عن قلقه البالغ إزاء الوضع الحرج للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المخيمات في الأرض الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

٢٨ - وأضاف قائلا إن قتل موظفي الوكالة ومضايقتهم وترويعهم على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، واستمرار فرض قيود على حرية تنقل وعبور موظفي الوكالة ومركباتها وحاجياتها تقوض أعمالها. وتدين حركة عدم الانحياز عدم حماية إسرائيل لموظفي الأمم المتحدة، وأماكن العمل والممتلكات، وتدعو إسرائيل إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وأشار إلى أنه يجب على إسرائيل أن تنهي حصارها المفروض بشكل غير قانوني على قطاع غزة،

والذي تم تشديده باطراد منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وكان له أثر كارثي على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون.

٢٩ - وأشار إلى أن حركة عدم الانحياز تعرب أيضا عن قلقها البالغ إزاء الوضع الحرج في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة للاحتلال العسكري الإسرائيلي المستمر والسياسات والممارسات غير القانونية. وتدعو الحركة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته الأخلاقية والسياسية والقانونية لوضع حد لسياسات إسرائيل غير القانونية وجميع انتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني. وتشجع جميع المانحين على مواصلة بذل جهود سخية لمساعدة الأونروا على التغلب على عجزها المالي وثغرات التمويل وترحب بتوفير موارد مالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٦٥. وتؤكد دعمها للجهود الدؤوبة التي تبذلها الوكالة لتقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين العمليات وتعترف بالدور الهام للبلدان المضيفة. وتؤكد ضرورة معالجة الأزمة الإنسانية الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتدعو إلى تكثيف جهود المجتمع الدولي بأسره لتحقيق تسوية تكفل وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية واستقلال دولة فلسطين ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلا عن إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

٣٠ - **السيد هالرغارد** (الاتحاد الأوروبي): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وقال إن بيانه يحظى أيضا بتأييد من البلد المنضم، كرواتيا، والبلدان المرشحة للانضمام، الجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا، وبلدي عملية الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملين ألبانيا والبوسنة و الهرسك، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا. وأعرب عن تقدير الاتحاد الأوروبي العميق لعمل الوكالة القيم للغاية، الذي تقوم به في ظل ظروف بالغة الصعوبة، في منطقة تعاني كثيرا من الصراعات والاضطرابات، وترحب بعمل الوكالة في سورية، حيث تبرهن الأونروا على أنها شريك فعال على أرض الواقع. وعلى الرغم من الصعوبات المالية التي تؤثر حاليا على كثير من البلدان المانحة، فيظل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكبر الجهات المانحة للوكالة، حيث قدم ١,٤ بليون يورو للوكالة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢؛ ويبذل الاتحاد الأوروبي قصارى جهده لمساعدة الأونروا على سد الفجوة المالية التي تواجهها في عام ٢٠١٢ من خلال تقديم مساهمة إضافية في الصندوق العام. ويحث الاتحاد الجهات المانحة الجديدة على أن تلتزم ماليا إزاء عمل الوكالة، ويشجع الجهود المكثفة التي تبذلها الوكالة لتعبئة الجهات المانحة الإقليمية والخاصة والمستجدة.

٣١ - وأكد أن عملية الإصلاح لها أهمية حاسمة، خاصة فيما يتعلق بوضوح الميزانية. وأعرب عن تطلع الاتحاد الأوروبي إلى تنفيذ الإصلاحات في إدارة وبرامج الوكالة وعن ترحيبه بالتركيز على الإدارة القائمة على النتائج. ويجب أن تظل جودة الخدمات ويسر التكلفة والكفاءة والفعالية في صميم الإصلاحات. وتشكل تكاليف الموظفين نحو ٨٠ في المائة من التكلفة الكلية للوكالة، ومن الضروري للوكالة أن ترصد الزيادات عن كثب حيث أنها يمكن أن تهدد في الأجل الطويل الموارد المخصصة لتقديم الخدمات إلى اللاجئين. وهدف الاتحاد الأوروبي هو توافر خدمات أكثر وأفضل مقابل الأموال التي تنفق؛ بل إنه يتطلع إلى العمل مع الأونروا في تخطيط الميزانية واستراتيجيات الوكالة المتوسطة والطويلة الأجل. وأضاف أن الاتحاد مصمم على ضمان تلبية احتياجات اللاجئين الإنسانية والإنمائية الأساسية باستمرار إلى أن يكون هناك حل عادل ومنصف ومتفق عليه لقضية اللاجئين، كجزء من تسوية شاملة يتم التوصل إليها مستقبلا لقضايا الوضع النهائي.

٣٢ - **السيد ليسوفوي** (الاتحاد الروسي): قال إن الاتحاد الروسي يولي أهمية كبيرة للعمل الإنساني الذي تقوم به الأونروا، التي تسهم إسهاما كبيرا في الحفاظ على الاستقرار في الأراضي الفلسطينية والدول العربية الأخرى حيث يعيش اللاجئون الفلسطينيون. ومن المهم أن تنفذ الوكالة مشاريعها بشكل مستمر. وأعرب عن تقديره الخاص لموظفي الأونروا الذين يعملون في سورية في ظل ظروف خطيرة للغاية.

٣٣ - وأضاف أن حكومته تقدم مساعدات مالية وإنسانية وغيرها من المساعدات للشعب الفلسطيني. وفي السنوات الأخيرة قُدمت ثلاث دفعات على أساس عدم ردها، قيمة كل منها ١٠ ملايين دولار، إلى الإدارة الفلسطينية وتستعد لتقديم موارد إضافية في عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٢ قررت تقديم مساهمة لمرة واحدة تبلغ مليوني دولار لميزانية الأونروا. وتواصل حكومته تقديم المساعدات للفلسطينيين في مجال التعليم؛ وتقدم كل سنة ١٥٠ منحة دراسية للطلاب الفلسطينيين وسيتم فتح مدرسة ثانوية للفلسطينيين في بيت لحم في العام الحالي. وتقدم معونة غذائية من خلال برنامج الأغذية العالمي، تشمل مليوني دولار في عام ٢٠١٢. وفي مجال الأمن، تنظم وزارة الشؤون الداخلية الروسية دورات تدريبية كل عام لأفراد الأمن الفلسطينيين؛ ولسوء الحظ لم تأذن السلطات الإسرائيلية حتى الآن بتقديم عربات مدرعة وأسلحة أوتوماتيكية للجانب الفلسطيني، وتلك الإمدادات مُخزَّنة في الأردن.

٣٤ - واستطرد قائلا إنه في ضوء الأزمة المالية والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الإدارة الفلسطينية، فيتعين تكثيف الجهود الدولية لمساعدة الفلسطينيين. ويجب أن يوضع في الاعتبار أنه لا يمكن حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني إلا من خلال التوصل إلى سلام عادل وطويل الأجل في المنطقة، وهو ما يستلزم وضع حد للاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تحمل مقومات بقائها ومترابطة الأجزاء، تعيش في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين. واختتم كلمته قائلا إن وفده يدعو إلى الاستئناف المبكر للمفاوضات بين فلسطين وإسرائيل على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية. وتجعل التحولات الكبرى في المنطقة تلك المهمة أكثر إلحاحا.

٣٥ - **السيد غوفندر** (جنوب أفريقيا): قال إن تجديد الجمعية العامة لولاية الأونروا كل ثلاث سنوات هو انعكاس لعدم قيام المجتمع الدولي بتسوية مطالب الشعب الفلسطيني القائمة منذ أمد طويل والمشروعة في حق تقرير المصير والتعايش السلمي. وأعلن رفض وفده بشدة لأي فكرة تشير إلى أن الأونروا قد صبغت مهمتها الإنسانية بصبغة سياسية وأعرب عن جزعه من رد الحكومة الإسرائيلية على الأمين العام، في الوثيقتين A/67/331 وA/67/334، بأن المبادئ الموحدة التي تسترشد بها الأمم المتحدة في معاملة اللاجئين ينبغي أن تطبق في السياق الفلسطيني. وتتجاوز ولاية الأونروا تقديم الخدمات إلى اللاجئين وتمتد إلى السكان الذين يعيشون تحت الاحتلال لتشمل دولا ثلاثا ذات سيادة؛ وتأمل جنوب أفريقيا في أن يجري إعادة إدماج اللاجئين الفلسطينيين من جميع مخيمات اللاجئين في أقرب فرصة ممكنة، ولا سيما في لبنان وسوريا والأردن، في دولة فلسطينية متماسكة جغرافيا، وهي عملية يمكن أن تؤدي الأونروا فيها دورا كبيرا.

٣٦ - وأشار إلى أن القيادة الفلسطينية قد أثبتت قدرتها على الحكم بقيامها ببناء مؤسسات الدولة في مواجهة تحديات سياسية وأمنية جسيمة. ويدعو وفده جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى دعم طلب الفلسطينيين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

٣٧ - وأضاف أن الأونروا قد فعلت الكثير لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين على مدى العقود الستة الماضية، بينما

واجهت التحدي المتمثل في توفير الخدمات في خمس مناطق منفصلة جغرافيا. وتوفير الوكالة التعليم الجيد النوعية من خلال شبكتها التي تضم أكثر من ٧٠٠ مدرسة يشكل مساهمة مباشرة في تحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية؛ وأعرب عن الجزع من أن مدارس الأونروا أصبحت أهدافا للذخائر المتفجرة والغارات الجوية. وأعرب عن استياء وفده إزاء عدم قدرة كثير من الفلسطينيين على الحصول على الرعاية الصحية من قطاع غزة. ويعوق الحصار المفروض على حركة السلع والخدمات في قطاع غزة والضفة الغربية التنمية الاقتصادية المستدامة. وأشاد بتصميم الوكالة على استعادة الكرامة لشعب مضطهد، حتى في مواجهة البيروقراطية وانتهاكات القانون الدولي؛ وتساهم الأونروا أيضا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في منطقة مضطربة للغاية. وستواصل جنوب أفريقيا دعمها القوي للأونروا وقد تعهدت مرة أخرى بتقديم مساهمتها المالية السنوية. ويجب على المجتمع الدولي أن يبدي الإرادة السياسية اللازمة بحيث لا يسمح لمحنة الشعب الفلسطيني بالتدهور أكثر من ذلك. ويجب أن يجدد كلا الطرفين التزامهما بالمفاوضات، بهدف إقامة دولة فلسطينية تتعايش بسلام إلى جانب إسرائيل على أساس حدود ١٩٦٧ مع القدس الشرقية عاصمة لها.

٣٨ - **السيد العطية** (قطر): أشاد بعمل الأونروا، وخاصة برنامجها التعليمي، الذي لا يقدم التعليم الأساسي والتقني لآلاف الشباب والأطفال الفلسطينيين فحسب، ولكن يساعدهم أيضا على الحفاظ على هويتهم الثقافية. غير أن الجهود التي تبذلها الوكالة، مع الأسف الشديد، قد تذهب أدراج الرياح إذا ما استمرت السلطات الإسرائيلية في تشديد الحصار الاقتصادي، خاصة في قطاع غزة، والذي أصبح على حافة الانهيار الاقتصادي، ووصل اعتماد السكان فيه على المعونات حدا غير مسبوق. ويجب على المجتمع الدولي أن يحمل الحكومة الإسرائيلية على الامتناع عن القيام بأي هجمات عسكرية ضد المدنيين الفلسطينيين العزل. وإن الادعاءات التي خرجت بها بعض المنابر الإعلامية الإسرائيلية في الأيام الماضية التي تدعي أن حماس قد استعملت منشآت الأونروا خلال العدوان الإسرائيلي على غزة عام ٢٠٠٨ لإطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية باطلة وتهدف فقط إلى النيل من سمعة الوكالة، وكذلك لإخفاء الجرائم التي ارتكبتها السلطات الإسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين في قطاع غزة.

٣٩ - وأعرب عن القلق إزاء ارتفاع عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا وعدم كفاية التمويل لتلبية احتياجاتهم، وإزاء القرار الذي اتخذته الوكالة مؤخرا والقاضي بتسريح ١٣٠ من موظفيها العاملين في الضفة الغربية بالإضافة إلى تقليص الخدمات الصحية هناك. ومن الضروري قيام المجتمع الدولي بتقديم الدعم المالي الضروري للوكالة لتمكينها من الاضطلاع بمهامها. وأشار إلى أن السبب الأساسي لمحنة الشعب الفلسطيني هو الاحتلال الإسرائيلي، والممارسات الإسرائيلية غير القانونية بحق الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقه غير القابل للتصرف في العودة. ولا يمكن الاستغناء عن الخدمات التي تقدمها الوكالة، وعملها له تأثير على استقرار المنطقة ككل. ولا يمكن تصور إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية دون الأخذ في الاعتبار المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية مستقلة تحمل مقومات بقائها وعاصمتها القدس الشرقية، وفي إعمال حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم.

٤٠ - **السيد الردايدة** (الأردن): قال إن الأردن لم يكن مجرد داعية ولكن أيضا صاحب مصلحة مباشرة وفورية في القضية الفلسطينية باعتباره أكبر مضيف ومانح للاجئين الفلسطينيين. وتؤمن حكومته بقوة بحقهم في العودة وحقهم

في التعويض، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) والقرارات الأخرى. وأشار إلى أن حكومته تستضيف أكثر من ٤٠ في المائة من جميع اللاجئين الفلسطينيين، ولكن لم يُخصص إلا حوالي ٢٠ في المائة فقط من ميزانية الأونروا للأردن. وتزود اللاجئين الفلسطينيين بمجموعة واسعة من الخدمات بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي. وتستضيف أيضا أكثر من ٢١٥ ٠٠٠ لاجئ سوري فروا إلى الأردن سعيا وراء الأمن والاستقرار. وقد وضعت هذه الزيادة السكانية في بلد صغير يضم حوالي ٦ ملايين شخص عبئا ثقيلا على موارد الأردن وبنيته التحتية، وخاصة في مجالات المياه والطاقة والصحة والتعليم. وعلى الرغم من هذه الضغوط، فقد اختار الأردن الإبقاء على أبوابه مفتوحة لأشقائه المحتاجين؛ ويخفف العمل الذي تقوم به الأونروا بعض العبء.

٤١ - وأعرب عن قلق حكومته العميق إزاء الميزانية المتضائلة للأونروا وعدم وجود دعم مالي كاف لها، في حين أعرب عن ترحيبها بأحكام قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٧٢. ولا بد أن يزيد المجتمع الدولي دعمه للأونروا ماليا وسياسيا إلى أن يتم التوصل إلى تسوية نهائية لقضية اللاجئين.

٤٢ - **السيد وايت** (أستراليا): أثنى على عمل الأونروا، التي تساعد مساعداتها على إرساء الأسس لتحسين الأمن والاستقرار في المنطقة، والتي يمثل تركيزها على التعليم والصحة استثمارا بالغ الأهمية في رأس المال البشري الذي يعتبر أساسيا لبناء دولة فلسطينية ناجحة. وتعد أستراليا أحد المانحين الرئيسيين للأونروا، ووقعت في أيار/مايو ٢٠١٢ على اتفاق شراكة مع الوكالة تقدم بموجبه ٩٠ مليون دولار في فترة خمس سنوات. وستُدفع المساعدة غير المخصصة المقدمة من أستراليا إلى الصندوق العام للأونروا، مما يعطي الوكالة مرونة أكبر في تنفيذ الأنشطة وفقا لأولوياتها واتخاذ القرارات السليمة.

٤٣ - وأعرب عن ترحيب أستراليا بجهود الوكالة لتقليل النفقات من خلال تدابير التقشف، وبالتقدم الذي أحرزته في تنفيذ الإصلاحات في مجالي الصحة والتعليم التي ساعدت في تحقيق قدر أكبر من الكفاءة في تقديم الخدمات. واستجابة لدعوة الوكالة للحصول على أموال إضافية، قدمت حكومته موعد سداد دفعة من مدفوعاتها المقررة في عام ٢٠١٢. وتحث الجهات المانحة على تقديم الأموال اللازمة للأونروا للتصدي للعجز الحالي، وخاصة لكي يمكن دفع المرتبات حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر، وتشجع جهات منها الجهات المانحة الإقليمية على مواصلة دعم الميزانية الأساسية للوكالة. وتعرب أستراليا عن تقديرها للمساهمات العينية التي تقدمها البلدان المضيفة إلى الأونروا. وتشيد باستجابة الوكالة المستمرة للأزمة في سورية وتقديمها خدمات للفئات الفلسطينية الضعيفة الأخرى، بما في ذلك في لبنان. ونظرا لأنه من المرجح أن تظل ظروف الميزانية صعبة، فينبغي أن تواصل الوكالة توجيه مواردها إلى حيث تكون الحاجة إليها على أشد ما يكون.

٤٤ - وأضاف أنه وإن كانت الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين ضرورية للحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، فلن يمكن تحقيق سلام دائم إلا من خلال التوصل إلى حل سياسي عادل ومنصف للصراع. وأشار إلى أن أستراليا تشعر بنفس الإحباط الذي يشعر به العالم إزاء الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط، معترفةً بكل من الرغبة المشروعة للفلسطينيين في إقامة دولتهم وكذلك بشواغل إسرائيل الأمنية المشروعة، واللتين يمكن ضمانهما على نحو أفضل من خلال حل الدولتين الفعال والحقيقي. ومن المأمول، لبلوغ هذه الغاية، أن يتم الاستئناف المبكر للمفاوضات المباشرة.

٤٥ - **السيد أبو الحسن** (الكويت): أشاد بالخدمات التي تقدمها الأونروا والدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين. وقال

إن الوكالة منذ إنشائها، لا تدخر جهدا في مواصلة مهمتها؛ ومع ذلك فإن التدمير المستمر وقتل الشعب الأعزل من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية يزيد الأمور تعقيدا. وقد منعت قوات الاحتلال دخول السلع إلى غزة منذ خمس سنوات، كما أن العجز المستمر في التمويل، في ظل ظروف الحصار هذه جعلت من الصعب على الأونروا أداء مهامها.

٤٦ - وأكد التزام الكويت الكامل إزاء الأونروا، وقال إنها قامت بزيادة مساهمتها السنوية من ١،٥ مليون دولار إلى مليوني دولار. وأعرب عن قلق بلده تجاه الأزمة المالية التي تواجهها الوكالة، حيث أن أي تقليص في تمويلها سيؤثر على السلام في المنطقة. وقال إننا مهما كررنا فلن نؤكد بما يكفي على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بلادهم والعيش بسلام. وتواصل الكويت دعم جهود الأونروا حتى تسوية القضية.

٤٧ - **السيدة كوميسانا بيردومو** (كوبا): قالت إن الأونروا تقوم بعمل غير عادي للتخفيف من الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين؛ وأنه لا مبرر لاستمرار رزوح الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي يحرمهم من حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك حق تقرير المصير والحق في العودة. ويشكل تدهور الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مصدر قلق بالغ، وتستمر العديد من الممارسات الإسرائيلية غير القانونية، مثل بناء الجدار العازل وبناء المستوطنات، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وينذر الوضع الإنساني بالخطر، وبخاصة في قطاع غزة، حيث تعوق سياسة إسرائيل بفرض قيود على حركة البضائع والناس الأنشطة الحيوية مثل إعادة بناء المدارس. ويجب على إسرائيل وضع حد لسياسة الإغلاق، التي تسبب أضرارا اجتماعية واقتصادية خطيرة.

٤٨ - وأضافت أن الأونروا اضطرت إلى أداء عملها في ظروف صعبة للغاية. ويجب تسديد الخسائر التي تكبدتها نتيجة تأخر العبور وتقييد الوصول. ومن غير المقبول أن تستمر إسرائيل في انتهاك الاتفاقات الدولية بشأن حماية مباني الأمم المتحدة وموظفيها. وأشارت إلى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعالج الحالة المالية للوكالة التي تنذر بالخطر؛ فنقص تمويلها يقوض قدرتها على الاضطلاع بولايتها ويخل بعملية التنمية المؤسسية الجارية. وتحث حكومتها مجتمع المانحين على الوفاء بتعهداته للأونروا. وتؤيد كوبا بقوة نضال الشعب الفلسطيني لممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

٤٩ - **السيدة دياز مندوزا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أثنت على عمل الأونروا، الذي كان له أثر إيجابي على حياة اللاجئين الفلسطينيين، لكنها أشارت إلى مسؤولية المجتمع الدولي لإيجاد حل عادل ودائم للصراع الذي ينطوي على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تحمل مقومات بقائها، وعاصمتها القدس الشرقية، تضمن حق الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم. وتدين حكومتها الحصار على قطاع غزة، الذي تسبب في كارثة إنسانية كبيرة وزيادة حادة في الفقر والبطالة، في حين يعرقل باستمرار عمل الأونروا. وقد تسبب التأخر في الموافقة على المشاريع والقيود المفروضة على استيراد مواد البناء في تدهور بالغ لظروف المعيشة. وفي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، كان الوضع صعبا بنفس القدر: فسياسة بناء المستوطنات غير الشرعية وطرد السكان العرب تؤدي إلى زيادة عنف المستوطنين، وحواجز الطرق وأعمال الهدم والمصادرة تواصل التعدي على حقوق الفلسطينيين وتعطيل أعمال الوكالة. ويجب على حكومة إسرائيل رفع كل القيود المفروضة على تداول السلع وحرية حركة موظفي الوكالة.

٥٠ - وأردفت قائلة إن التحديات المالية التي تواجهها الأونروا، باعتبارها المورد الرئيسي للخدمات للاجئين

الفلسطينيين، تعد مصدر قلق بالغ. وأعربت عن تأييد وفدها لجميع الجهود الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، وعن تقديره للمساعدات الكبيرة التي تقدمها البلدان المضيفة. وأعربت عن تأييد وفدها التام للاعتراف بالدولة الفلسطينية كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

٥١ - **السيد ري** (سويسرا): أعرب عن تقديره لجهود إصلاح الأونروا، التي بدأت تؤتي ثمارها. وظل السياق الإقليمي الذي تعمل فيه الوكالة متقلبا للغاية، وتأثر اللاجئون الفلسطينيون من جراء، على وجه الخصوص، الأزمة الاجتماعية الاقتصادية وعدم إحراز تقدم في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وتؤدي الوكالة دورا رئيسيا في الاستجابة لاحتياجاتهم الفورية والطويلة الأجل وينبغي عدم الاستهانة بأثرها على تحقيق الاستقرار. وفي هذا السياق، من الضروري اتخاذ تدابير طموحة لمكافحة الفقر المدقع وتوفير فرص للشباب من حيث التعليم والعمل. وتدعم سويسرا بقوة جهود الوكالة لتنفيذ الإصلاحات في مجال خدمات التعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية، وتولي أهمية خاصة لتطوير برامج التدريب المهني في جميع أنحاء المنطقة. وتؤكد دعمها للإصلاحات التي تحولت من برامج توزيع المعونات الغذائية التقليدية إلى تدابير يمكن أن تكافح الفقر على نحو أكثر فعالية.

٥٢ - وأضاف أن سويسرا مازالت تشعر بالقلق إزاء الانتهاكات المنهجية للقانون الإنساني الدولي في الضفة الغربية وخاصة في القدس الشرقية، وفي قطاع غزة. وتعرب أيضا عن أسفها إزاء عواقب النزاع المسلح في سورية على السكان المدنيين، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون، وتناشد الأطراف احترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتناشد دول الجوار احترام حقهم في التماس اللجوء ومبدأ عدم الإعادة القسرية.

٥٣ - وأردف قائلا إن الأونروا تحتاج، في السياق الحالي، أكثر من أي وقت مضى إلى أموال كافية لتنفيذ ولايتها. ومازال تمويل الصندوق العام مدعاة للقلق. وتلاحظ سويسرا مع التقدير الجهود التي يبذلها موظفو الوكالة للمساهمة في تدابير التقشف. وقد زادت مساهمتها بنسبة ١٠ في المائة، وملتزمة بالتمويل الذي يقدم كل سنتين وتعتزم كذلك مواصلة تقديم مساهمة إضافية استثنائية ومواءمة مساهماتها مع الأولويات التي حددتها الوكالة؛ بل وقد حشدت أيضا موارد إضافية لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا للاجئين الفلسطينيين المتضررين من الوضع في سوريا. وتحث سويسرا الآخرين على حذو حذوها، وتتوقع أن تدعم منظومة الأمم المتحدة الأونروا بطريقة أكثر منهجية من خلال الركائز الثلاث لتعزيز السلام وحقوق الإنسان والتنمية. ويجب أن تنفذ الإصلاحات اللازمة فورا. وعلاوة على ذلك، يلزم للجنة الاستشارية للوكالة ولجنتها الفرعية أن يبديا عزمهما ومشاركتهما المتسقة على نحو يتناسب مع التحديات التي تواجهها الوكالة. وقال إن سويسرا، كما هو الحال دائما، مستعدة للقيام بدور الميسر لإجراء حوار بناء بين الوكالة ومانحيها، وممثلي البلدان المضيفة، ولمواصلة تعاونها الوثيق مع الوكالة، في انتظار التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

٥٤ - **السيد بيديرسن** (النرويج): قال إن الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية تخلق تحديات للأونروا، بينما تؤثر الأزمة الاقتصادية العالمية على المانحين والبلدان المضيفة على حد سواء. وتقدر النرويج المساعدة القيمة التي تقدمها الوكالة لتحسين حياة اللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك سورية، في وضع تتزايد فيه الأعداد والاحتياجات باستمرار. وأعرب عن ترحيب النرويج بالجهود الرامية إلى إصلاح الوكالة، من حيث تنفيذ البرامج أو من حيث تخفيض التكاليف الإدارية على حد سواء. وتستخدم الأونروا مواردها بشكل فعال، وقد حققت تحسينات كبيرة في مجال الإدارة المالية والشفافية؛ ولا بد من مواصلة تلك العملية بالتشاور الوثيق مع الجهات المانحة.

٥٥ - وأضاف يقول إن النقص في الميزانية العادية للوكالة أصبح مشكلة متكررة، ولكنه كان أسوأ بكثير في عام ٢٠١٢. وخلال السنوات الأخيرة، تكررت الأفكار والمقترحات نفسها في مناقشات اللجنة. وأعرب عن اعتقاد وفده بأن التحديات المالية التي تواجهها الوكالة في الأجل الطويل تستلزم تغييرا هيكليا من حيث كيفية تمويل الوكالة؛ وكيفية عملها؛ وكيفية تعاونها مع أصحاب الشأن والشركاء الآخرين. وأعرب عن ترحيب وفده بالتبرعات الجديدة من البلدان العربية للصندوق العام، ومن الجهات المانحة الجديدة الأخرى، فضلا عن زيادة المساهمات من الجهات المانحة الحالية. وأشار إلى أن النرويج تشجع الأونروا على تكثيف جهودها لحشد جهات مانحة إقليمية، وجهات مانحة من القطاع الخاص وجهات مانحة جديدة عن طريق استراتيجيتها الجديدة لتعبئة الموارد. ومن المهم زيادة الشفافية والمساءلة لضمان استعداد الجهات المانحة لتقديم مساهمات كبيرة. وقال إن حكومته على وعي بأن الأونروا لا يمكنها تقليص نفقاتها بعد نقطة معينة بدون التسبب في مشاق لموظفيها، ولكن تم إحراز تقدم. وتتطلع في الأجلين المتوسط والطويل إلى أن تبحث مع الأونروا والجهات المانحة الأخرى كيفية تكييف النفقات والقوة العاملة مع أولويات البرامج.

٥٦ - وأعرب عن ترحيب حكومته بإصلاح الخدمات الغوثية والاجتماعية وقال إنه يشجع الأونروا على تعزيز قدرتها على استهداف أشد اللاجئين ضعفا للتأكد من أن العجز المالي لن يضر من هم في أمس الحاجة إلى خدماتها. وبناء عليه، يجب أن تعزز الأونروا قدرتها على تخصيص الموارد وفقا للاحتياجات. وأوضح أخيرا أنه يلزم إعادة تقييم تعاون الوكالة مع جميع أصحاب الشأن والشركاء الآخرين؛ وينبغي كخطوة أولى السعي إلى تحقيق التآزر مع سائر وكالات الأمم المتحدة والجهات الإنسانية والإنمائية الفاعلة، بما في ذلك تحسين التنسيق مع السلطة الفلسطينية والبلدان المضيفة، من أجل تجنب التداخل. وأشار إلى أن جهود الوكالة لحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي أمر ضروري في البحث عن حل سياسي تفاوضي؛ وتؤدي الأونروا دورا هاما في تجهيز فلسطين لإقامة الدولة.

٥٧ - **رئيس الأساقفة شوليكات** (المراقب عن الكرسي الرسولي): أثنى على تنفيذ الأونروا للإصلاحات المالية الحاسمة اللازمة للاستجابة للواقع المتغير في المنطقة. وقال إن الكرسي الرسولي، يعمل من خلال منظماته الخيرية، وبمساعدة من الوكالات الكاثوليكية المانحة من مختلف البلدان، في مجالي التعليم والصحة ويقدم خدمات للمشردين والعاطلين عن العمل. وتعمل وكالات عبر وطنية مختلفة تحت رعاية الكرسي الرسولي، مثل البعثة البابوية لفلسطين والرابطة الكاثوليكية للرعاية في الشرق الأدنى وغيرها، جنبا إلى جنب مع الأونروا في البلدان المضيفة للاجئين. وأشار إلى أن الكرسي الرسولي يشاطر المفوض العام قلقه؛ فاحتياجات اللاجئين تتزايد حتى مع تزايد محدودية الموارد، ويزرع المستقبل المجهول للاجئين بذور التطرف المحتمل بين الشباب. ولكي يسهم التعليم في توطيد الأمل في المستقبل، فيجب أن يعود السلام إلى المنطقة.

٥٨ - وأعرب عن أمله في أن تُحل في النهاية المشاكل التي تسببها العديد من الصراعات في المنطقة عن طريق التفاوض والحوار. وأي حل دائم يجب أن يتضمن وضع مدينة القدس الشريف؛ ويجب أن تكون هناك أحكام تنطوي على ضمانات دولية تكفل حرية الدين والضمير لسكان المدينة، وتتيح للمؤمنين على اختلاف دياناتهم وجنسياتهم الوصول دوما بحرية ودون عائق إلى الأماكن المقدسة. ولا يمكن أن تتحقق التطلعات المشروعة لجميع شعوب الأراضي المقدسة إلا من خلال سلام عادل ودائم.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.